

ولو تلف المثل في ماله مطالسة بمثل في غير
المكان الذي حله المثل ان لم يكن لتلفه مؤنة
كسند يسير وامن الطريق اذا ضرر على
واحد منهما حينئذ والابان كان لتلفه مؤنة
او خاف الطريق فبالاصح قيم المكان الذي
حل به المثل يطالب للفصوله سواء اتفق
من مكان الغصب ام لا فلا يطالب به المثل
ولا للغاصب تكليفه قبول المثل ما في ذلك
من الضرب وقوى وامن من زيادتي وتغير
بما ذكر اولي مما ذكره ومعنى كون القيمة
للفصوله انه اذا عرفها ثم اجتمعا في المكان
المذكور ليس للمالك ردها وطلب المثل
ولا للاخر استرداده القيمة ويترك المثل
ويضمن مقتوم تلف بلا غصب بقيمة
وقت تلفه لانه بعدة معدوم وضمان

انما بان بجاني
نهب ذلك للحداد
مجانا من النحاس
فان تلفه الفتنه لانا اذا اعتبرنا الاقصى في الغصب ففي
انما ملكه وحقه نفس الا تلف اولي ولا يتراف مستكر على
صحة حرج

الترائد في المفضوب انما كان بالغصب
ولم يوجد هنا ولو اتلف عبدا مفضيا
لزمه تمام قيمته او امة مفضية لم يلزمه
ما زاد على قيمته بسبب الضاع على النص
المختار في الروضة لان اسماعه منه المحرم
عند خوف الفتنه وقضية ان العبد
الامر كذلك فان تلف بغيره جناية
فبالاصح من الجناية الى التلف يضمن
فان تلف الفتنه لانا اذا اعتبرنا الاقصى في الغصب ففي
انما ملكه وحقه نفس الا تلف اولي ولا يتراف مستكر على
صحة حرج

عنا الفتنه بان من جليل حرج
مجانا من النحاس
فان تلفه الفتنه لانا اذا اعتبرنا الاقصى في الغصب ففي
انما ملكه وحقه نفس الا تلف اولي ولا يتراف مستكر على
صحة حرج